

منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## تقرير خاص - موجز

بعثة منظمة الأغذية والزراعة إلى الجمهورية العربية  
السورية لتقييم المحاصيل والإمداد بالأغذية عام 2021

ديسمبر/كانون الأول 2021



# تقرير خاص

## موجز

بعثة منظمة الأغذية والزراعة إلى الجمهورية العربية السورية لتقييم المحاصيل والإمداد بالأغذية عام 2021

ديسمبر/كانون الأول 2021

التنويه المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة 2022. تقرير خاص - موجز. بعثة منظمة الأغذية والزراعة إلى الجمهورية العربية السورية لتقييم المحاصيل والإمداد بالأغذية عام 2021. روما.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو ترقية المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

© منظمة الأغذية والزراعة، 2022



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقاً لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالممثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar>).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: «لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة.»

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة ٨ من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية <http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعه المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (<http://www.fao.org/publication/ar>) ويمكن شراؤها من خلال [publications-sales@fao.org](mailto:publications-sales@fao.org). وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: [www.fao.org/contact-us/licence](http://www.fao.org/contact-us/licence). وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: [copyright@fao.org](mailto:copyright@fao.org).

# أبرز النقاط



➤ **معلومات عامة حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية:** صحيح أن جل الأراضي السورية باتت مستقرة اليوم، مع القليل فقط من جيوب القتال التي يتم احتواؤها، إلا أن الظروف الاقتصادية فيها ليست بالظروف المواتية. فالاقتصاد الذي أنهكه النزاع الذي شهده البلد على مدى 10 سنوات عانى من نكسات إضافية نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19 ومنعكسات تأثيرات الأزمة الاقتصادية التي عصفت بלבان، التي ما فتئت تعد شريان الحياة للاقتصاد السوري. إلى جانب ذلك، تسود البلد معدلات تضخم مرتفعة تقترب من تراجع قيمة العملة ونقص المنتجات الأساسية ومنها الوقود. فالعقوبات الدولية حملت تأثيرات جمة منها المباشر ومنها غير المباشر، وألقت بظلالها على مصادر المعيشة لملايين السوريين. ووفقاً لما جاء عن برنامج الأغذية العالمي، هنالك ما يربو على 12,4 مليون شخص (60 في المائة من السكان) افتقروا إلى الأمن الغذائي عام 2020، أي أكثر بنحو 5,4 مليون شخص قياساً بعام 2019.<sup>1</sup> ولا تزال حالة الأمن الغذائي في تردٍ عام 2021.

إنتاج الشعير التي سجلت 268 000 طن فتعادل نحو 10 في المائة من الحصاد الوفير المجني خلال عامي 2020/2019.

➤ **المعوقات الزراعية الرئيسية أمام إنتاج المحاصيل:** ما فتئ المزارعون يبدون مخاوفهم حيال ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل وغياب المستلزمات ذات الجودة العالية. فأسطول الآليات الزراعية بات متهاكاً، وأمسى استثماره غير مجدٍ. إلا أن شيئاً من التقدم تم إحرازه على صعيد إعادة تأهيل بنى الري، مع أن الحفر غير القانوني للآبار بطريقة لا تخضع للمراقبة بهدف الحصول على المياه الجوفية على مدى السنوات الأخيرة قد تسبب فيما يبدو بانخفاض منسوب المياه الجوفية. وبقيت مساحة لا يستهان بها من الأراضي التي كانت مروية يوماً دون ري بسبب الافتقار إلى المعدات أو غياب الصيانة أو عدم توافر الوقود. كما جرى الحديث عن نسب هدر مرتفعة في إنتاج الفاكهة والخضروات، لأسباب تعزى إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى المستهلك وعدم القدرة على التصدير ونقص منشآت التصنيع. أضف إلى ذلك أن التزويد بالطاقة الكهربائية على نحو غير موثوق أدى إلى زيادة هدر الأغذية على مستوى الأسر.

➤ **إنتاج المحاصيل:** أسفر شح الهطولات المطرية وسوء توزيعها خلال الموسم الزراعي 2020/21، والذي ترافق مع العديد من موجات الحر وارتفاع تكاليف المستلزمات ومحدودية توافر المياه اللازمة للري، وكذلك ارتفاع تكاليف الوقود اللازم للضخ، عن تقلص المساحة المخصصة لزراعة الحبوب. إذ تقدر مساحة القمح التي تم حصادها بنحو 787 000 هكتار، وهي مساحة تزيد بشكل طفيف على المساحة المحصودة عام 2019. بينما تقدر مساحة الشعير التي تم حصادها بنحو 352 000 هكتار، أي أقل من نظيرتها قبل عام بنسبة 75 في المائة، فمساحات واسعة من الأراضي اعتبرت أنها لا تستحق الحصاد. أما إنتاج القمح عام 2021 فيقدر بنحو 1,05 مليون طن، متراجعاً عن كمية 2,8 مليون طن المسجلة عام 2020، ليكون بذلك مجرد ربع المعدل المسجل قبل الأزمة (خلال الفترة 2002-2011) والبالغ 4,1 مليون طن. بينما كمية

<sup>1</sup> لا يزال تقييم الأمن الغذائي ومصادر المعيشة عام 2020 الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه عام 2020 آخر تقييم للأمن الغذائي أجري على مستوى البلد.

➤ **الإنتاج الحيواني:** استقر عدد رؤوس الحيوانات على ما يبدو بعد التراجع الحاد الذي شهده مع بداية النزاعات. إلا أن ارتفاع تكاليف الأعلاف وغياب إمكانية الوصول إلى المراعي في الوقت الراهن قد يقود إلى تخفيض أعدادها بشكل كبير. وبالفعل انخفض عدد الحيوانات الحية قياساً بالعام الفائت بعد أن باع المزارعون بعض قطعانهم للحصول على السيولة التي تمكنهم من شراء الأعلاف وغيرها من المستلزمات لما تبقى لديهم من حيوانات. أما أسعار منتجات الألبان والبيض فقد ازدادت لأسباب تعزى بالدرجة الأولى إلى ارتفاع تكاليف الأعلاف والوقود. إلا أن المنتجين يتكبدون عبء خسائر مالية، نظراً لأن معدل زيادات الأسعار يبقى أدنى من نظيره لتكاليف الإنتاج. صحيح أنه لم ترد تقارير حول تفشي الأمراض الحيوانية، إلا أنه الوضع التغذوي للحيوانات يتسم بالضعف، لتبقى الحيوانات عرضة عموماً للإصابة بالأمراض.

➤ **اتجاهات مستقبلية:** يفتقر المزارعون إلى السيولة وإمكانية الحصول على الائتمانات بالتزامن مع ارتفاع أسعار المستلزمات. فقد ارتفعت أسعار المستلزمات المدعومة، بما فيها أسعار الوقود والأسمدة، خلال الموسم 21/2020، كما توقف دعم أسعار الأسمدة منذ يونيو/حزيران 2021. أما تأمين البذور فمسألة صعبة

على ما يبدو بسبب الانخفاض الهائل في حصاد 2021، ناهيك عن رداءة نوعية البذور التي قد تكون بحسب التوقعات ذات معدلات إنبات متدنية. لكن المزارعين، ممن يفتقرون إلى مصادر معيشة اقتصادية مجدية بديلة، مستمرين في زراعة أراضيهم، مستخدمين في ذلك أساليب إنتاج أقل كثافة مع كميات أقل من المستلزمات.

➤ **واستجابة للتحديات التي واجهت المزارعين خلال موسم 21/2020، هنالك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم القطاع الزراعي ومنع ضياع الأصول الإنتاجية أكثر من ذلك. إذ دعت بعثات تقييم المحاصيل التي نفذت سابقاً إلى التحول من تقديم دعم عاجل لمصادر المعيشة الأساسية إلى العمل على تعافي القطاع الزراعي وإعادة بنائه. إلا أنه في هذا العام يعتبر تقديم الدعم العاجل خطوة بالغة الأهمية حيث من المحتمل أن يتأثر الموسم القادم بانخفاض الهطولات عن معدلها ونقص البذور عالية الجودة. أما الهدف من وراء تقديم هذا الدعم العاجل فيكمن في الحد من نقص المستلزمات وتحسين إمكانية الحصول عليها، مع ضمان إمدادات كافية بالديزل المطلوب للعمليات الزراعية وفق الأسعار الرسمية وتجنب اللجوء إلى خفض عدد الحيوانات بسبب ارتفاع تكاليف الأعلاف.**

# استعراض عام



كانت بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي تنفذ سنوياً بالاشتراك ما بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في الجمهورية العربية السورية ما بين 2013 و2019، باستثناء عام 2015. أما القيود التي فرضت على التنقلات الدولية إثر تفشي كوفيد-19 فقد أعاق تنفيذ البعثة بصورة متكاملة خلال 2020 و2021.

إلا أن ظروف الطقس المتقلب التي شهدتها معظم المناطق السورية، لاسيما في المناطق الرئيسة المنتجة للحبوب في البلد عام 2021 زادت من الحاجة إلى إجراء تقييم يستند إلى معايير قوية معترف بها لتقدير حالة المحاصيل على نحو يقارن بالتقييمات السابقة. واستجابة لطلب من حكومة الجمهورية العربية السورية لإجراء تحليل للإنتاج الزراعي خلال الموسم 2020/21، وفي ضوء ظروف الطقس الحرجة، والمناخ الاقتصادي الصعب الذي ساعدت تحديات أخرى على تفاقمه، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ بعثة لتقييم المحاصيل والإمداد بالأغذية، وهي بعثة مستقلة لتقدير إنتاج الحبوب لعام 2021 وتقييم الوضع العام للقطاع الزراعي، وكذلك لحساب آفاق الموسم القادم 2021/22. ونظراً للقيود المفروضة على السفر، اعتمدت البعثة على شبكة من موظفيها في المحافظات المختلفة بمعرفة مفصلة بشأن الظروف الاقتصادية المحلية والمناطق الزراعية الإيكولوجية على امتداد شتى المحافظات. وتم جمع المعلومات الميدانية ما بين يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2021. كما تم الحصول على المعلومات من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وغيرها من العديد من الوزارات المعنية والهيئات الحكومية ومديريات الزراعة في المحافظات.

وتم إطلاع معالي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي على المنهجية التي اتبعتها هذه البعثة والنتائج الرئيسة التي توصلت إليها قبل إصدار النسخة النهائية من هذا التقرير.

## المنهجية المتبعة في التقييم

أجرى العاملون المحليون زيارة إلى كافة المحافظات السورية الـ 14<sup>ii</sup> لجمع المعلومات منها، وهي حلب والحسكة وحماة وحمص ودير الزور واللاذقية وطرطوس ودمشق وريف دمشق ودرعا والرقعة وإدلب والقنيطرة والسويداء. وباستثناء دمشق، التي هي محافظة حضرية بمعظمها، والتي عقد الفريق الوطني اجتماعاته فيها مع السلطات الوطنية المعنية، عقد العاملون المحليون اجتماعات مع الكوادر التقنية العاملة لدى مديريات الزراعة، ومع المزارعين ورعاة الحيوانات ومربيها، وكذلك مع التجار ومالكي الآليات الزراعية لدى الجمعيات التعاونية الفلاحية، ومع غيرهم من مقدمي المعلومات الأساسيين في جميع المحافظات التي تمت زيارتها. وعندما كانت الفرصة سانحة، أجروا زيارة إلى أسواق الأغذية والحيوانات لتقييم الإمدادات المحلية واتجاهات الأسعار. كما تفقد العاملون المحليون خلال البعثة المحاصيل المزروعة لتقييم غلالها المحتملة. كذلك تم تفقد المحاصيل المحصودة التي لم تدرس بعد، إذ أعطى حجم السنابل ووزنها وعدد الحبوب فيها والظروف العامة للحبوب

<sup>ii</sup> إضافة إلى مديريات الزراعة في المحافظات الـ 14، هنالك في سهل الغاب، وهو منخفض خصب يقع بين محافظتي حماة وإدلب، مديرية زراعة خاصة به، حيث تقدم هذه المديرية البيانات المتعلقة بسهل الغاب على نحو مستقل.

مزيداً من المؤشرات عن مستويات الغلة التي يمكن مقاطعتها مع تقديرات المزارعين. كما قدمت مؤسسة «حبوب» استعراضاً شاملاً لعملياتها.

أعطت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أرقاماً تقديرية لمساحات أراضي الحبوب المزروعة منها والمحصول، وهي أرقام أكدتها مديريات الزراعة في جميع المحافظات. كما قدمت الوزارة ومديريات الزراعة أرقاماً بشأن الغلال التقديرية، حيث تمت مراجعة هذه الأرقام بدقة في ضوء الملاحظات الميدانية ونتائج تفقد المحاصيل وغيرها من المعلومات المتاحة. وخلال اللقاءات التي أجريت مع المزارعين، تم جمع معلومات إضافية تتعلق بموعد الزراعة ومعدلات البذور وتوافر المستلزمات واستخدامها (كالبذور المصدقة والأسمدة والوقود وغيرها من المستلزمات)، واستخدام الآليات في عمليات المزرعة، وكذلك توافر اليد العاملة، والري ومدى موثوقيته. كما استُمدت معلومات أخرى من سجلات الهطولات المطرية وصور الأقمار الاصطناعية الملتقطة بفواصل عشر سنوات التي تظهر أمطار الهطولات المطرية، وحالات الشذوذ في الهطولات المطرية عن المعدل طويل الأجل، وإجهاد رطوبة التربة ومؤشر الإجهاد الزراعي. بعد ذلك تمت مطابقة هذه المعلومات مع مصادر أخرى ومن ثم تلخيصها في هذا التقرير الذي يعرض تقديرات حول إنتاج الحبوب وتقييم لوضع القطاع الزراعي

بصورة عامة في البلد، وكذلك آفاق الموسم القادم. كما تم تعديل حجم الغلال التقديرية من جانب الفريق المحلي عندما اقتضت الضرورة وذلك بالمشورة مع فريق النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة في روما.

أجرى العاملون المحليون كذلك 24 مناقشة جماعية لموضوعات محددة مع شخصيات تم اختيارها من القاطنين في المناطق التي زارتها البعثة على امتداد المحافظات. كما يشتمل هذا التقرير على نتائج تحليل المسح الذي غطى 256 أسرة زراعية في 13 محافظة (جميع المحافظات باستثناء محافظة دمشق) لاستكمال مصادر المعلومات وإغنائها.<sup>iii</sup>

وبالتزامن مع قيام الفريق المحلي لدى المنظمة بجمع المعلومات داخل البلد، عقد العاملون لدى المكتب القطري للمنظمة في دمشق اجتماعات مع عدد من الوزارات التنفيذية والهيئات المعنية بالقضايا الزراعية والأنشطة المتعلقة بمصادر المعيشة، ومنها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ووزارة موارد المياه، والمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب (حبوب) - وهي المؤسسة الحكومية المسؤولة عن شراء القمح، والمؤسسة العامة للأعلاف والمؤسسة العامة لإكثار البذار، والمصرف الزراعي التعاوني.

<sup>iii</sup> أجريت مسوحات في معظم المحافظات لما لا يقل على 20 أسرة زراعية. ونظراً للتشابه بين محافظتي اللاذقية وطرطوس من حيث الظروف الأهلية والاقتصادية، فقد اقتصر المسح على عدد صغير من الأسر الزراعية في اللاذقية. ومنذ سبتمبر/أيلول 2021، يتم العمل على استكمال مسح مفصل يغطي 4 000 مزارع.



# التوصيات



لا تزال جلّ التوصيات التي قدمتها بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي عام 2019 (آخر بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي للتقييم تم تنفيذها في البلد) سارية حتى يومنا هذا نظراً لتلاشي بعض الإنجازات التي تحققت على مدى العامين الماضيين بفعل الأزمة الاقتصادية المستمرة. ورغم الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ إنتاج الموسم الزراعي القادم وضمان توافر مصادر المعيشة وتحقيق الاستدامة على المدى المتوسط، إلا أنه نظراً لعدم وجود إصلاح هيكلية للاقتصاد على نطاق واسع من أجل معالجة أسباب التراجع السريع في قيمة العملة من جذورها، وغياب الحلول لمسألة نقص الوقود وضعف القدرة الشرائية لدى السكان التي تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19، نرى أن التوصيات المقترحة لن تقود إلى أية تحسينات ملحوظة ومديدة ضمن قطاع المنتجات الزراعية والغذائية.

## احتياجات ملحة

صحيح أن بعثات تقييم المحاصيل التي نفذت سابقاً دعت إلى التحول من تقديم الدعم العاجل لمصادر المعيشة الأساسية إلى العمل على تعافي القطاع الزراعي وإعادة بنائه، ونظراً للمصاعب والتحديات التي واجهت المزارعين خلال الموسم الزراعي 2020/21، نرى أن التوصية الرئيسية التي تستدعي إجراءً فورياً تكمن في الاستعداد بصورة أفضل للموسم الزراعي القادم وتجنب ضياع أصول الإنتاج بشكل أكثر من ذلك من خلال:

➤ التخفيف من حدة نقص المستلزمات ذات الجودة العالية والبذور والوقود والأسمدة وما إلى ذلك وتحسين إمكانية الحصول عليها من خلال التوجه إلى الجماعات الأسرع تأثيراً في المناطق الهشة التي أخفقت في إنتاج المحاصيل بسبب تقلبات ظروف الطقس خلال موسم 2020/21. فإذا ما توافرت المستلزمات وأتيحت إمكانية الوصول إلى الأسواق، عندئذ يجب تقديم المساعدات على شكل قسائم أو ما شابه، وبالتالي تحريك عجلة الأسواق. كما يمكن تقديم مبالغ نقدية على نحو غير مشروط، إضافة إلى

تقديم ما يلزم لتغطية الاحتياجات الشرائية المباشرة لاسيما خلال الموسم الأعرج، ما يتيح للمزارعين تخصيص الوقت والجهد المطلوب لزراعة أراضيهم.

➤ دعم الأسر الزراعية التي خسرت محاصيلها، وذلك من خلال تقديم المستلزمات الزراعية المصحوبة بمساعدات غذائية خلال فترة الشتاء لإتاحة الفرصة أمام تلك الأسر للعودة إلى الإنتاج الزراعي.

➤ ضمان الإمداد بكميات كافية من الديزل المطلوب للعمليات الزراعية بالأسعار الرسمية، دون أي تقنين في الكميات كما هي الحال بالنسبة لمركبات الإسعاف. فكلما أن الوقود المخصص لمركبات الإسعاف غير مقنن، يجب أن يحصل المزارعين على كميات كافية من الوقود.

➤ اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف اللجوء إلى خفض أعداد الحيوانات بسبب ارتفاع تكاليف الأعلاف من خلال السعي إلى توزيع الأعلاف بشكل عاجل إما عينياً أو عن طريق تقديم القسائم إن كانت الأسواق تعمل على نحو مناسب مع توافر إمكانية الوصول إليها.

➤ توفير الرعاية البيطرية الطارئة، مثل أدوات التشخيص التي تمكن المزارعين من تشخيص الأمراض المحتملة

في المناطق التي لا تغطيها الخدمات البيطرية بشكل كافٍ.

➤ الاستمرار في إزالة الألغام التي خلفتها الحرب.

➤ تعزيز وإدخال الممارسات الزراعية الذكية مناخياً المناسبة لكل سياق على حدة لإنتاج المحاصيل والحيوانات، بما في ذلك مد شبكات المياه المطلوبة لرفع مستوى قدرة النظم الزراعية والغذائية على التأقلم مع تأثيرات تغير المناخ.

## إجراءات على المدى المتوسط

على المدى المتوسط، تركز التوصيات على الحاجة إلى تعزيز فرص التوظيف المباشر وغير المباشر، لاسيما في المناطق الريفية، وزيادة ربحية الأنشطة الزراعية، وتوفير مصادر معيشة كريمة للعائدين، وتحفيز استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها في الميدان الزراعي بمستوى أعلى من الاستدامة. كما يجب إعادة تنشيط الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار المعوقات البيئية، ومنها شح المياه وموجات الجفاف، كما يجب تنسيق جميع الإجراءات بهدف جني المنافع المنشودة. فعلى سبيل المثال، لن يكون السعي إلى زيادة أعداد رؤوس الحيوانات كافياً دوغماً توفير في ذات الوقت لخدمات البيطرة وتقديم الأعلاف المختلفة، ودعم سلاسل القيمة الأساسية.

## ➤ إنتاج المحاصيل

• **تنشيط إنتاج البذور**، مع التركيز على بذور المحاصيل الأكثر زراعة في البلد، والتي تكون مناسبة لشتى المناطق الزراعية الإيكولوجية. كما يجب إيلاء اهتمام خاص بالقمح، حيث تواجه الغلة المحتملة في الوقت الراهن معوقات تعزى إلى الافتقار إلى بذور عالية الجودة من الجيل المبكر والبذور المصدقة من الجيل الأول. وفي هذا المقام، نرى أن المؤسسة العامة لإكثار البذار لديها قدرة جيدة على إدارة هذا العمل، حيث قد يشمل الدعم توفير موارد مالية لزيادة عدد المزارعين المتعاقدين، وتوفير مبيدات أعشاب وأسمدة عالية الجودة حيث في الوقت الراهن يتعين على كثير من المزارعين المتعاقدين شراءها بأنفسهم، وتوفير أجهزة تنظيف البذور. كما يجب دعم الأنشطة الأخرى التي تقوم بها

المؤسسة العامة لإكثار البذار، ومنها أنشطة إكثار البطاطا المخصصة للبذار وتنشيط إنتاج بذور الخضروات وفق خطط محددة.

• **دعم صناعة الكمبوست على المستوى المجتمعي** من مخلفات الأغذية وغيرها من النفايات المناسبة لتحسين إنتاجية التربة.

• **دعم المزارعين** عن طريق توفير التدريب المطلوب لهم بما يمكنهم من إدارة المحاصيل الجديدة التي يعتمدونها المزارعون بشكل أفضل (ومنها المحاصيل الطبية والعطرية والبقولية وما إلى ذلك).

• **إعادة تأهيل البساتين** بما يتماشى والاستدامة الاقتصادية والبيئية.

• **تحسين الإنتاج المحلي من الأعلاف** لدعم قطاع الثروة الحيوانية المتدهور بصورة خطيرة.

## ➤ الري

• **الاستمرار في إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة على التوازي مع صيانة البنى التحتية القائمة** قبل تردي حالها أكثر. ولعل تقديم مبالغ نقدية مقابل العمل - وهو ما نجده في كثير من السياقات الأخرى - آلية دعم ثنائية الغاية: حيث يتم بموجب هذه الآلية توفير المبالغ النقدية لتغطية الاحتياجات الفورية وكذلك توفير العمالة المطلوبة لأعمال إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية.

• **استمرار البلد في جهوده للحصول على حصص عادلة من مياه نهري الفرات ودجلة** من خلال مننديات دولية وهيئات معنية.

• **دعم عملية اعتماد أساليب الري الحديثة** (الري بالتنقيط وما إلى ذلك). في الوقت الراهن، يعتمد عدد كبير من المزارعين على الري الفيضي، وهو أسلوب الري الأكثر هدراً للمياه. صحيح أن أساليب الري الحديثة تتطلب استثمارات كبيرة، إلا أنها تسهم في استدامة موارد المياه وخفض استخدام الطاقة، كالوقود اللازم للضخ.

• **إطلاع المزارعين على منافع الانضمام إلى جمعيات مستخدمي المياه**، وهي منافع على المستوى

الأسماك (السلطعون وسمك السلور) كما في بلد الجوار العراق.

### ➤ الائتمانات

- تقديم قروض صغيرة قصيرة الأجل لتحل محل الائتمانات الدائنة التي كان يقدمها موردو المستلزمات سابقاً.
- تقديم ائتمانات مكفولة وإدخال برامج قروض صغيرة تمكن المزارعين من الزراعة خلال العام اللاحق، كما تتيح لهم إمكانية بناء المخازن، وما إلى ذلك. يمكن أيضاً تقديم منح صغيرة إن أمكن بدلاً من تقديم تسهيلات ائتمانية.

### ➤ التسويق

- إعادة تأهيل سلاسل التبريد لصالح المنتجات الغذائية القابلة للتلف، وكذلك لتحسين توزيع اللقاحات والأدوية البيطرية ومحاقن التلقيح الاصطناعي. وهنا يمكن تحري إمكانية التعاون مع شركات النقل بالشاحنات المبردة.
- بناء مرافق تخزين مبردة في المزارع أو في القرى بحيث يمكن للمزارعين تخزين منتجاتهم فيها ونقلها إلى أسواق أبعد، مستفيدين بذلك من اقتصادات النطاق. قد تكون الترتيبات التعاونية خياراً مناسباً في هذا المقام.
- إعادة تأهيل منشآت التصنيع لتحسين إضافة القيمة والحد من الهدر الكبير في الفاكهة والخضروات لاسيما في المناطق المنتجة الرئيسة.
- النظر في جعل قنوات التسويق أقصر في المناطق القريبة من المراكز والأسواق الحضرية.
- رغم صعوبة تحقيقها من الناحية المالية، إلا أنه من المطلوب أخذ التراجع التراكمي في قيمة العملة بعين الاعتبار عند وضع خطط تسعير المشتريات، ما يتيح للمزارعين اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن زراعة المحاصيل.
- العمل على تنمية القدرات في مجال تخزين الأغذية وتغليفها وتصنيعها.
- اعتماد الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتشغيل المخازن المبردة ووحدات تصنيع

المالي والإنتاجي وتعميم الهياكل الفعالة لتلك الجمعيات كطريقة لضمان توزيع موارد المياه على نحو مناسب.

- بناء منشآت معالجة المياه بما يعطي إمكانية استخدام المياه العادمة في الري ومنع المزارعين من استخدام المياه العادمة غير المعالجة.

### ➤ الثروة الحيوانية

- تحسين تسجيل الحيوانات بهدف جمع معلومات دقيقة حول موقعها الجغرافي وبالتالي تسهيل عمليات وضع البرامج المناسبة وتقديم المساعدة اللازمة لنماء الحيوانات إلى حين إجراء التعداد القادم. ويتم في الوقت الراهن تسجيل الحيوانات، إلا أن تقدم هذه العملية لايزال بطيئاً نسبياً. وقد يؤدي تقديم الدعم المالي المطلوب للعاملين والنقل وما إلى ذلك سيؤدي إلى تسريع عملية التسجيل.
- تنشيط الخدمات البيطرية ضماناً لنجاح التلقيح الاصطناعي بمستويات أعلى، حيث يجب على الأطباء البيطريين والتقنيين تلقي التدريب المناسب على تحديد دورة الشبق الصحيحة لدى سلالات الأبقار المحلية منها والمدخلة.
- إعادة تأهيل مختبرات التشخيص البيطري، ومختبرات السلامة الغذائية، والمسالخ من أجل تحسين الكشف المبكر عن الأمراض الحيوانية ووجود أغذية غير صحية أو غير آمنة لا تصلح للاستهلاك البشري، وبالتالي لا يقتصر الأمر على تحسين مكافحة الأمراض الحيوانية فحسب، بل يمتد إلى تحسين مستوى السلامة الغذائية والصحة العامة أيضاً.
- تعزيز الخدمات البيطرية وتسهيلها لصالح الأسر التي تملك المواشي والدجاج والأرانب والديوك الرومية وغيرها من الحيوانات بهدف تنويع مصادر الدخل وزيادة إنتاج الأسر وتحسين الحالة التغذوية والأمن الغذائي لدى الأسر.
- إنعاش منشآت التفريخ للإقلاع مجدداً بأنشطة وحدات الدواجن الصناعية.
- رغم أن البلد يعاني من شح المياه، إلا أنه يجب التفكير بتربية الأحياء المائية وإنشاء مزارع

الأغذية وبالتالي التغلب على نقص الوقود اليوم وغداً.

## إجراءات على المدى المتوسط

➤ **دعم الترتيبات التعاونية:** تقديم النصح إلى المزارعين إن كان الوضع ملائماً ووفقاً لما تقتضيه الضرورة بشأن المنافع المالية لشراء المستلزمات وتسويق المنتجات بأسلوب تعاوني، والحصول على الائتمانات الجماعية من خلال الأداء السديد للجمعيات التعاونية الفلاحية وتنشيط أعمال التعاونيات القائمة بهدف تعزيز اعتماد نهج جغرافي مجتمعي. كما يمكن الاستفادة من الجمعيات التعاونية أيضاً في تأمين المخازن المبردة والنقل والآليات الزراعية، وما إلى ذلك.

➤ **تحري جدوى استخدام مصادر الطاقة البديلة، بما في ذلك الطاقة الشمسية.** لخفض تكاليف تشغيل المضخات التي تعمل بالوقود لري المحاصيل ولاستخدامها في مجالات أخرى. صحيح أن اللوم يقع على المضخات التي تعمل بالطاقة الشمسية لما تسببت به من ضخ جائر للمياه الجوفية، إلا أن أصابع اللوم يجب أن توجه أكثر إلى العدد الكبير من الآبار غير القانونية.

➤ **إجراء إحصاء لعدد رؤوس الحيوانات بأسرع ما يمكن** عندما تكون الظروف سانحة.

➤ **تأسيس سلاسل الإمداد المتنوعة مجدداً على مستوى البلد** بما يسمح بتعافي القطاع الزراعي بأكمله، بما في ذلك عمل سلاسل التبريد التي من شأنها إتاحة المجال أمام نقل المنتجات الزراعية بسلاسة من مناطق الفائض إلى مناطق العجز على مستوى البلد. كما ستساعد الأسواق العاملة وسلاسل الإمداد على الإسهام في الحد خسائر ما بعد الحصاد في الحقل، وكذلك الحد من الخسائر في إنتاج الحيوانات.

• **النظر في إدخال أدوات برامج إدارة المخاطر، ومنها على سبيل المثال برامج التأمين القائمة على الطقس** بما يسمح للمزارعين بتغطية المخاطر التي يتعرضون إليها على نحو فعال.

➤ **تحسين القدرات التقنية العامة للموارد البشرية في هذا القطاع.**

➤ **تعزيز الاستثمارات بما يساعد على إعادة إعمار البنى التحتية الزراعية وتعافيها.**

## خدمات الإرشاد الزراعي

• من خدمات الإرشاد الزراعي توفير المعلومات والتدريب بخصوص الجوانب المختلفة لإنتاج المحاصيل والحيوانات، بما في ذلك استخدام الأدوية البيطرية والكيماويات الزراعية بالشكل الصحيح - كاختيار التوقيت المناسب لاستخدامها وتركيزها الصحيح وجرعتها الدقيقة بحسب تعليمات الجهة المصنعة وطرق استخدامها بصورة آمنة. وفي هذا المقام، سيكون تنشيط خدمات الإرشاد الزراعي جانباً أساسياً في التعامل مع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك زيادة أنشطة التدريب على ممارسات الزراعة الذكية مناخياً.

## المعلومات وتوفير السلع العامة

• **تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالأسواق** بهدف مساعدة المنتجين على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب وزيادة أرباحهم، إضافة إلى تقليص الخسائر في الإنتاج. وعلى المرشدين الزراعيين، المطلعين جيداً على ربحية المحاصيل بشتى أنواعها، لاسيما المنتجات الطازجة سريعة التلف، تقديم النصائح اللازمة إلى المنتجين بهذا الشأن.

• **جمع القياسات المتعلقة بمنسوب المياه الجوفية** كجانب من جوانب التكيف مع تغير المناخ وتدابير التخفيف من آثاره بما يعطي إمكانية اتخاذ قرارات أفضل.

• **إعداد دراسة مفصلة بشأن تأثيرات تغير المناخ** في أنماط المحاصيل المزروعة كمدخل لبرنامج مستهدف حول التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. صحيح أن بعض المزارعين يعتمدون في الوقت الراهن إلى تعديل خططهم المتعلقة بزراعة المحاصيل تبعاً لأنماط الطقس المتغيرة، إلا أن معظم القطاع الزراعي لا يزال يرجو بأن تكون بعض تقلبات الهطولات المطرية ودرجات الحرارة ترجع إلى التباين غير الطبيعي في الطقس.

• **تعزيز نظم الرصد والإنذار المبكر** التي تساعد المزارعين على الاستعداد بالشكل المناسب ومواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي بطريقة منتظمة وعلمية.



هذا التقرير من إعداد Monika Tothova (منظمة الأغذية والزراعة) على مسؤولية أمانة المنظمة استناداً إلى معلومات مستمدة من مصادر رسمية وأخرى غير رسمية. وفي هذا المقام، نعرب عن امتناننا لهما أبو عساف وعبد الباسط خليل وجلال الحمود وصالح المقداد وجهاد المقداد وعلا محمد و خليل الجاني وماهر خلوف وفادي الحمود وسليمان كرزون وخالد عمر وعبد الحكيم ديواني وماهر الأبرش وضياء الدين شعبان لما قدموه من دعم خلال عملية جمع البيانات والتعليقات. ونظراً لإمكانية تغير الظروف بصورة سريعة، يرجى التواصل مع الموقع أدناه للحصول على مزيد من المعلومات:

Mario Zappacosta

خبير اقتصادي أقدم

النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر للأغذية والزراعة  
الأسواق والتجارة - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

GIEWS1@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، إيطاليا

كما نحيطكم علماً بأن هذا التقرير الخاص متوافر على الموقع الإلكتروني للمنظمة [www.fao.org/home/ar](http://www.fao.org/home/ar)

على الرابط التالي: <http://www.fao.org/giews/reports/special-reports/ar>

أعد النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة قائمة بالعناوين البريدية بغرض نشر تقاريره. للاشتراك يرجى تقديم استمارة التسجيل من خلال الرابط التالي:

[http://newsletters.fao.org/k/Fao/trade\\_and\\_markets\\_english\\_giews\\_world](http://newsletters.fao.org/k/Fao/trade_and_markets_english_giews_world)